

في عناق النبي اذا غش على شئ بعينه او كاتب على شئ بعينه على
 جوارحه وروايتان في بروج شرح الكافي المكتوب اذ امان لا عن وفا قال
 ابو بكر الاسدي في تفسيره الكفاية حتى لو تطوع انسان باذليل الكفاية
 منه بعد موته لا يقبل منه وقال الفقيه ابو الثعلبي لا يقبل من ما يقبل
 القاصي بخبره ولفسح الكفاية حتى لو تطوع انسان بادل الكفاية منه
 بعد موته قبل وفاته والقاصي بالخبر جازعته ولفسح في النوازل
 قال هذه امي ان احتج الي بعضها ببعضها وان بقيت بعد موتي فهي
 حجة فبا عرجان كذا الفتى والمشايع لم يقبل اذ اعصب المدرس
 فربما تحت فمهم فبما اذ قال بعضهم تمام قيمة الفل ولفسح غير
 سبل ذلك ذكر في الامم مستقلة تضي ما يقضيه المدرس خصوصاً
 في النوازل في باب المدرس المجهولة وذكر الشيخ القاصي الامام على
 السخري رحمه الله في قوله فبما قيمته ثلثا فبما كقول لان منفعته
 الوطء والمواثيق فيه ومنفعة البصر باله وقيمة ام الولد ثلث
 قيمة الفل وذكره خواهر رادة في شرح كتاب الرعي في فقه المدرس
 اخلاف في المشايخ قال بعضهم لصفه قيمة الفل لان قبل التدريس كانه
 له فخر لو عام منفعته بغيره وبما ساكفة ومنفعة الاجابة وبما ساكفا
 وقدر الابدان وهو بغيره ولفي الاخر فكلنا في فتاوى ابي الليث
 وبلغني وبعضهم قالوا قيمة الخمر من نظرية بغيره هو من حرم
 من حيث الخبز والطن وما قال خواهر رادة هو الاصح في علم الفتنى
 وادعيا بالصلب **كتاب الامان** نوع في القاطن من وند
 المير على الكلام واسما الانسان والارمان في الاخبار والنسك
 والاعلام ونحن ذكر في فقه العرف والاعاد اذ تم المير على الاكل
 والشرب والنسك المير على السكنى المير على الخلق ثم المير على البيع
 والشراء الملك ثم على النكاح والكتابة والخلع والضرب والتركة
 والمير التي تحرك بين الفهمان ثم المير على العمل والظن ثم والمير

التي تنضم في المجال والنية بخلاف الظاهر المير على ارباب نسك
 النبي والكفاية **مسائل القاصي المير** وتعد لها ودخل فيها المير
 على الكلام ومعرفة اسما الانسان والايمان قال ابو بكر الاسدي
 من القاصي لا يكون ميمنا وفتاوى اهل بيته قبله لما ذكرتم في فتح
 واحد منها وذكر في موضعين منها المير المير وفي النوازل يكون ميمنا
 والمصلحة في الواقيات البراءة من الاسلام ميمنا في اخر الباب الثاني
 والعشرين في بيان الحكم اذا قال مسلما في بكرة امه ان كان ميمنا
 فهدى النسب بسبب قال الفقيه ابو الليث ان اراد به الله فمير امه ولا كفاية
 عليه وان فعل ذلك وان اراد به ان العمل الذي عمله لم يكن حافيا من
 في النوازل والواقعات اذا قال هرح مسلما في بكرة امه كما حرد اذ
 المير ان كان ميمنا ففعل لا يكون كفاية ولا ميمنا حتى لا كفاية علمه لانه لخص
 ولو قال هرح حردا لخصب دوخ است ان فعلت كذا فمير امه ان لم
 ميمنا والآن كفاية المير في جنس هذه المسائل في الفاظ الكفر
 اذا قال بحق الله بكونه ميمنا ولفي قال حق لا يكون ميمنا كفاية
 ابو بصير وابن سبلة وقال الحسين بن ابي مطيع قوله حفا من ولفي قال
 والحق لا افعل لذا قال اراد به اسم الله فمير ميمنا وان لم ير ديه اسم الله
 لا يكون ميمنا كفاية ابو بصير في ايمان النوازل فتوقال وخرانها لم يكن
 ميمنا في قول ابي حنيفة ومحمد والحري الذي ابي عن ابي بصير ولو قال
 واما ان الله ذكر في الاصل المير وعن ابي بصير انه لا يكون ميمنا
 ولفي ابي الطحاوي عن اصحابه ولو قال بسبب الله او اعصب لا يكون
 ميمنا في التذوي وبخلاف المير في باب الادلاء وطلاق الاصل
 وفي الباب الاول من المير الاصل اذا قال فانه والمير والمير او قال
 والله والعير بغيره كما كل واحد منهما ميمنا على حدة وروى الحسين
 عن ابي حنيفة المير من واحد ولفي في فتاوى اهل بيته قبله ان الواو
 في قوله والله والحق واقسم لا عطف فله بسبب قوله الثاني على الاول



الن